

2 / 1

الإجابة النموذجية للرفاعة العادية للسداسي الأول في مفاسر المحاسبة العهوية

03 نقاط

1

السؤال 01: أجب بـ: صحیح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد؟

خطأ	01	من بين مبادئ الميزانية العامة، مبدأ (قاعدة) الشمولية: يقصد به أن كل الإيرادات والنفقات العامة لا بد أن تدرج في وثيقة واحدة هي الميزانية العامة للدولة.
<b>مبدأ (قاعدة) الوحدة</b>		
خطأ	02	القاعدة العامة في المحاسبة العمومية لإعداد قانون المالية هي أن تقوم الدولة بتقدير إيراداتها أولاً ثم تقوم بتقدير نفقاتها العامة.
<b>القاعدة العامة في المحاسبة العمومية لإعداد قانون المالية هي أن تقوم الدولة بتقدير نفقاتها أولاً ثم تقوم بتقدير إيراداتها العامة.</b>		
خطأ	03	يلتزم كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد حساب التسيير والحساب الإداري على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.

يلتزم كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد الحساب الإداري و حساب التسيير على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.

03 نقاط

2

السؤال 01: أجب بـ: صحیح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد؟

صحیح	01	تختلف عملية تنفيذ الإيرادات عن عملية تنفيذ النفقات، ذلك أن السلطة التنفيذية تكون مجبرة على تحصيل الإيرادات المسجلة بأكملها، في حين أنها غير مجبرة على صرف جميع النفقات المسجلة.
خطأ	02	من بين مبادئ الميزانية العامة، مبدأ سنوية الميزانية: الذي يقصد به أن جميع الإيرادات والنفقات تسجل وتقدم في وثيقة واحدة لتسهيل عملية مراقبتها.
<b>مبدأ وحدوية الميزانية</b>		
خطأ	03	يلتزم كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد حساب التسيير والحساب الإداري على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.

يلتزم كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد الحساب الإداري و حساب التسيير على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.

السؤال 02: إن القانون 90 - 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 يكلف الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين بتنفيذ الميزانية.

▪ بعد تعريفك للأمر بالصرف - أذكر العمليات التي يقوم بها بالنسبة لتحصيل الإيرادات (مع الشرح)؟

04 نقاط

الجواب:

← تعريف الأمر بالصرف: يعد أمراً بالصرف كل شخص يخول له القانون القيام بعمليات مالية تتعلق بالمال العام سواء كانت هذه العمليات تخص الإيرادات العامة أو النفقات العامة. قد يكون الأمر بالصرف معيناً أو منتخباً.

2 / 1

← العمليات التي يقوم بها الأمر بالصرف بالنسبة لتحصيل الإيرادات:

1. الإثبات: وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي. والحقوق العمومية تنشأ من خلال القوانين، التنظيمات والتعاقدات والقرارات القضائية.
2. تصفية الإيرادات: التصفية بالنسبة للإيرادات تعني تحديد المبلغ المستحق على المدين لفائدة الدائن العمومي.
3. إصدار أوامر الإيرادات: التي تضمن تحصيلها والمصادقة عليها للمحاسبين العموميين المكلفين بعملية التحصيل.

**السؤال 03:** المادة 24 من قانون المحاسبة العمومية 90 - 21 تنص على أنه لا بد من اعتماد الأمر بالصرف لدى المحاسب العمومي.

**03 نقاط**

← كيف يكون ذلك؟

**الجواب:**

المادة 24 من قانون المحاسبة العمومية 90 - 21 تنص على أنه لا بد من اعتماد الأمر بالصرف لدى المحاسب العمومي، ويكون ذلك من خلال إيداع الأمر بالصرف لنموذج توقيعه، إضافة إلى نسخة من مرسوم أو قرار تعيينه في المنصب لدى المحاسب العمومي.

**السؤال 04:** في حالة الرفض النهائي للالتزام بالنفقات من طرف المراقب المالي، هل يمكن للأمر بالصرف أن يتغاضى عن ذلك؟

**04 نقاط**

إذا كان نعم - كيف يكون التغاضي؟

**الجواب:**

← **نعم**، في حالة الرفض النهائي للالتزام بالنفقات من طرف المراقب المالي يمكن للأمر بالصرف أن يتغاضى عن ذلك وتحت مسؤوليته.

← يكون التغاضي بمقرر معلل يعلم به الوزير المكلف بالميزانية، ويرسل هذا الملف الذي يكون موضوع التغاضي فوراً إلى الوزير المعني أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب الحالة.

**السؤال 05:** إن مبدأ التنافي بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي يُسهل الدور الرقابي "لمجلس المحاسبة" على تنفيذ الميزانية

**03 نقاط**

العمومية، كيف ذلك؟

**الجواب:**

إن مبدأ التنافي بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي يسهل الدور الرقابي "لمجلس المحاسبة" على تنفيذ الميزانية العمومية وهذا من خلال مقارنة الحساب الإداري الذي يقوم بإعداده الأمر بالصرف مع حساب التسيير الذي يقوم بإعداده المحاسب العمومي، حيث يفترض أن يكونا متطابقين بشكل تام.

**السؤال 06:** الرقابة هي المرحلة الأخيرة المتعلقة بدورة الميزانية العامة للدولة، فبعد الإعداد، الإقرار، التنفيذ تأتي الرقابة على التنفيذ

كمرحلة نهائية. ونجد أن الرقابة لها عدة مبررات أهمها المبرر السياسي والمبرر المالي.

**03 نقاط**

← اشرح المبرر المالي للرقابة على تنفيذ النفقات العمومية؟

**الجواب:**

المبرر المالي: إن ندرة الموارد تتطلب الرقابة على تخصيصها واستعمالها الفعلي وعليه فإن الرقابة تمنع الإسراف والتبذير وسوء استعمال الأموال العمومية من خلال مراقبة من ينفذون النفقات ويحصلون الإيرادات.